7

تحويل ومنح الاعتماد الأكاديمي

هذا الموضوع موجه إلى مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بنقل الاعتماد الأكاديمي بين المؤسسات التعليمية ومنح الاعتماد الأكاديمي للتعلم المؤسسي الإضافي. وعلى أساس هذا الموضوع، ينشأ مبدأ فحواه أن كل مؤسسة تعليمية مسؤولة عن تحديد سياساتها وتطبيقاتها فيما يتعلق بتحويل ومنح الاعتماد.

هناك حث للمؤسسات التعليمية أن تراجع سياساتها وتطبيقاتها لضمان التزامها بالهدف المؤسسي وأنها تؤدي وظيفتها بطريقة عادلة وتحقق المساواة بين الطلاب. وأي موضوعات نشير إليها، سواء كان هذا الموضوع أو موضوع آخر، يجب أن تُستخدم كأدلة إرشادية، وليست كبدائل، للسياسات والتطبيقات المؤسسية. ويشمل تحويل الاعتماد الآن التحويل بين المؤسسات التعليمية والمقررات الدراسية غير المتماثلة، والاعتراف بالتعلم المؤسسي الإضافي، وأيضًا التحويل بين المؤسسات التعليمية والمقررات الدراسية التي تتسم بخصائص ومواصفات مختلفة.

يبحث الطلاب عن تعلمهم تبعًا لتغير ظروفهم الشخصية وأهدافهم التعليمية، بأي طريقة وفي أي مكان يجدوه، والمعترف به من المؤسسات التعليمية حيث يتم تسجيلهم لدراسات إضافية. ومن المهم لأسباب تتعلق بالعدالة الاجتماعية، والفاعلية التعليمية، وأيضًا الاستخدام الأمثل للموارد، لكل المؤسسات التعليمية، أن تطور سياسات

وإجراءات مقبولة وحاسمة لقبول تحويل الاعتماد. ويجب أن تزود هذه السياسات والإجراءات بأقصى قدر ممكن من الأهمية للطالب الفرد الذي غير المؤسسات التعليمية أو أهدافها. ومن مسؤوليات المؤسسات التعليمية أن توفر سياسات وإجراءات مقبولة وحاسمة لتحديد معرفة الطالب في مجالات الموضوع المطلوبة. وكل المؤسسات التعليمية مسؤولة عن توفير النصوص والمستندات الأخرى الضرورية لتلقي المؤسسة من أجل الحكم على الجودة النوعية وكمية العمل. وتتحمل المؤسسات التعليمية أيضًا المسؤولية عن تقديم الاستشارات للطلاب الذين ينعكس عملهم على النص، أو قد يكون مقبولًا أو غير مقبولًا من قبل المؤسسة التعليمية التي تتلقاه.

التحويل المؤسسي للاعتماد

- يجب أن يشمل تحويل الاعتماد من مؤسسة تعليمية إلى أخرى ثلاث اعتبارات على الأقل:
- الجودة التعليمية للمؤسسة التعلمية التي يتم تحويل الطالب إليها.
- القابلية للمقارنة من حيث طبيعة، ومحتوى، ومستوى الاعتماد المكتسب المقدم من المؤسسة التعلمية التي تلقت الاعتماد.
- ملاءمة الاعتماد المكتسب للبرامج المقدمة وقابليته للتطبيق من قبل المؤسسة التعليمية التي تلقت الاعتماد، وفي ضوء الأهداف التعليمية للطالب.

المؤسسات التعليمية المعتمدة

يتحدث الاعتماد بشكل أولي إلى أول هذه الاعتبارات التي تخدم المؤشر الأول التي تلبي فيه المؤسسة التعليمية الحد الأدنى من المقاييس المحددة. وهناك جدلًا مثارًا بين مستخدمي الاعتماد ليعطوا اهتمامًا خاصًا للاعتماد الممنوح من هيئات الاعتماد، والمعترف به من مجلس اعتماد التعليم العالي (CHEA). فيملك هذا المجلس الصفة الرسمية للاعتراف الذي يطالب أي كيان يقوم بالاعتماد ومعترف به أن يكون لديه نفس المقاييس.

وتبعًا لهذه المقاييس، اعترف مجلس اعتماد التعليم العالي (CHEA) بعدد من هيئات الاعتماد، والتي تشمل:

- لجان الاعتماد الإقليمية والتي تمنح الاعتماد لجميع المؤسسات التعليمية.
- هيئات اعتماد وطنية محددة، والتي تمنح أنواع مختلفة من المؤسسات التعليمية الخاصة.
- منظمات متخصصة محددة، والتي تمنح الاعتماد لمدارس مهنية قائمة بذاتها، بالإضافة إلى البرامج في المؤسسات التعليمية متعددة الأغراض.

ينشر مجلس التعليم سنويًا لـمجلس اعتماد التعليم العالي CHEA))قائمة من هيئات الاعتماد المعترف بها، وأيضًا دليل للهيئات التعليمية المعتمدة من قبل هذه المنظمات. وبالرغم من أن هيئات الاعتماد تختلف في طرق تنظيمها وفي بياناتها من حيث نطاق العمل والرسالة، فتتبع كل هيئات الاعتماد مقاييس مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA)) للاعتراف بالوظيفة لضمان أن المؤسسات التعليمية أو البرامج التي يمنحوها الاعتماد قد طبقت بشكل عام الحد الأدنى المقبول من مقاييس الاعتماد.

يوفر الاعتماد سبب الثقة في أهداف المؤسسات التعليمية أو البرامج، من حيث الملاءمة للمصادر والخطط لإنجاز هذه الأهداف، وفي فاعليتها في إنجاز أهدافها، بالقدر الذي يمكن الحكم به على هذه الأشياء. فالاعتماد يتحدث عن الاحتمالية، ولكنه لا يضمن أن الطلاب لديهم مقاييس مقبولة للإنجازات التعليمية.

القابلية للمقارنة والقابلية للتطبيق

تمثل القابلية لمقارنة طبيعة، ومحتوى، ومستوى تحويل الاعتماد، وملاءمة الاعتماد وقابليته للتطبيق، عند اكتساب هذا الاعتماد في البرامج المقدمة من المؤسسات التي تتلقى الاعتماد أمرًا هامًا في عملية التقييم وفقًا لحالة الاعتماد في المؤسسة التعليمية التي تم فيها منح الاعتماد الذي تم تحويله.

ومن هذا المنطلق، فإن الاعتماد لا يجيب على هذه الأسئلة، ويجب الحصول على هذه

المعلومات من الكتالوجات والمواد الأخرى، وعن طريق الاتصال المباشر بين هيئات التدريس من أصحاب المعرفة والخبرة والموظفين في كل من المؤسسات التعليمية سواء كانت راسلة أو مستلمة للاعتماد. وحين يتم تحقيق هذه الاعتبارات مثل القابلية للمقارنة والملاءمة، فمع ذلك، سيكون واجبًا أن تملك المؤسسة التعليمية حد مقبول من الثقة بحيث يكون الطلاب من مؤسسات الاعتماد مؤهلين لمباشرة برنامج التعليمي المؤسسي الذي يتلقوه.

القبول وأهداف الدرجة

نجد في بعض المؤسسات التعليمية، أنه قد يكون هناك اختلاف بين قبول اعتماد بغرض القبول، قابلية الاعتماد للتطبيق. فقد تقبل مؤسسات التلقي العمل السابق، وتضع قيمة الاعتماد فيه، وتدخله في النص.

ومع ذلك، وبسبب طبيعتها المتأصلة، فقد يتم تحديدها على أنها غير قابلة للتطبيق لدرجة محددة ليسعى إليها الطالب، فتتحمل المؤسسات التعليمية مسؤولية القيام بجعل هذا التمييز والتضمينات واضحة للطلاب قبل تسجيلهم. ويجب أن يكون هذا متعلقًا بالإفصاح الكامل، مع أفضل اهتمامات الطالب التي يحتفظ بها في ذهنه. ويجب أن تقوم المؤسسة التعليمية أيضًا ببذل كل جهد ممكن، وذلك لتقليل الفجوة بين الاعتمادات المقبولة، والاعتمادات المطبقة على الاعتماد التعليمي.

المؤسسات التعليمية غير المعتمدة

المؤسسات التعليمية غير المعتمدة من مجلس اعتماد التعليم العالي (CHEA)، ومن الممكن أن تفتقد كيانات الاعتماد المعترف بها للأسباب غير المرتبطة بأسئلة الجودة. ومع ذلك، فإن هذه الهيئات لا تستطيع توفير طرف ثالث موثوق فيه التي قد توفي الحد الأدنى من المقاييس أو تزيد عنها.

وهذه هي الحالة، فإن تحويل الطلاب من هذه المؤسسات التعليمية قد يواجه مشاكل خاصة في اكتساب القبول وفي تحويل الاعتمادات لمؤسسات تعليمية معتمدة. يجب أن

يكون تسجيل المؤسسات التعليمية للطلاب من المؤسسات التعليمية غير المعتمدة من خلال خطوات خاصة للتحقق من صحة الاعتمادات التي تم اكتسابها.

المؤسسات التعليمية الأجنبية

نجد في أغلب الحالات أن المؤسسات التعليمية الأجنبية التي تحصل على التفويض من حكوماتها الوطنية، عادة ما يكون هذا التفويض من خلال وزارة التربية والتعليم أو من رأس الدولة. وبالرغم من أن هذا يزود بالقدرة على وضع مقاييس في البلاد، فإنه لا ينتج معلومات مفيدة عن القابلية للمقارنة من بلد إلى أخرى.

هناك منظمتان يساعدا المؤسسات التعليمية من خلال توفير معلومات أو أدلة إرشادية في القبول وترتيب الدورات للطلاب الدوليين: وهما خدمات الاعتماد التعليمية الأجنبية للجمعية الأمريكية للمسجلين الجماعيين وموظفي التسجيل (AACRAO) والجمعية الوطنية لشؤون الطلاب الأجانبNAFSA)(جمعية المعلمين الدوليين. يجب أن يكون هناك تكافؤ وتنسيب التوصيات ليتم تقييمها وفقًا لبرنامج وسياسات المؤسسة التعليمية الفردية التي تتلقى الاعتماد.

التحقق من صحة التعلم المؤسسي والتجريبي الإضافي بغرض تحويل الاعتماد

يجب أن يشمل سياسات تحويل الاعتماد الإنجازات التعليمية التي تم الحصول عليها في مجموعات وأيضًا في مؤسسات تعليم عالي معتمدة. وفي اتخاذ قرار حول منح الاعتماد للتعليم المؤسسي الإضافي، ستجد المؤسسات التعليمية خدمات المجلس الأمريكي في خدمة توصية الاعتماد لكلية التعليم (CREDIT) خدمات مفيدة. وفي وظائف المكتب هي تشغيل وتبني البرامج لتحديد الشهادات التي تعادل الاعتماد لعدة طرق للتعلم المؤسسي الإضافي وتحافظ خدمات المجلس الأمريكي في خدمة توصية الاعتماد لكلية التعليم (CREDIT) على برامج تقييم لدورات ذات طبيعة رسمية يقدمها رعاه عسكريين ومدنيين غير جماعيين مثل المشروع، والشركات، والهيئات الحكومية، واتحادات العمال.

تتوافر أيضًا خدمات التقييم لبرامج الاختبار أو لأنظمة تقييم إتقان عمل بطريقة صحيحة، ولدورات المراسلة المقدمة من المدارس المعتمدة من مجلس التعليم والتدريب عن بُعد. النتائج منشورة في سلسلة الدليل. وهناك مصدر آخر في برنامج اختبار تطوير التعليم العالي (GED) الذي يزود بوسائل لتقييم معادلة المدرسة العليا.

للتعلم الذي أثبت صحته وشرعيته من خلال عملية توصية الاعتماد الرسمية ACE أو من خلال برامج الاعتماد – عن طريق الاختبار، نجد أن هناك حث للمؤسسات التعليمية لاستكشاف إجراءات وعمليات مجلس تعلم البالغين وأصحاب الخبرات (CAEL). فنشرات مجلس تعلم البالغين وأصحاب الخبرات (CAEL) المصممة لهذا الغرض متوافرة.

استخدام هذا التقرير

أقر هذا التقرير الجمعيات الوطنية الأكثر علاقة بالتطبيقات في مجال تحويل ومنح الاعتماد من الجمعية الأمريكية للمسجلين الجماعيين وموظفي التسجيل، والمجلس الأمريكي للتعليم/ ولجنة تعلم البالغين والاعتمادات التعليمية، ومجلس اعتماد التعليم العالي.

وتلقى المؤسسات التعليمية التشجيع لاستخدام هذا التقرير كأساس للمناقشة في تطوير أو مراجعة السياسات التعليمية فيما يتعلق بالتحويل. فإذا كان التقرير يعكس سياسات لمؤسسة تعليمية، فمن الممكن أن ترغب هذه المؤسسة في استخدام هذه النشرة لإعلام هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب.

دورات وشهادات التعليم عن بعد وبرامج منح الدرجات

تهدف هذه السياسة إلى تطبيق أوسع تعريف ممكن للتعليم عن بُعد، وتسلم الشهادات عن بُعد، ويشمل ذلك تكنولوجيات الاتصالات – والتقنيات السمعية – والفيديو، والتقنيات القائمة على الحاسوب – المستخدمة للبنية التحتية سواء على الهواء مباشرة أو المخزنة.

ومن الممكن إرسال برنامج الدرجة ودورات الاعتماد أو عدم إرسالها حصريًا عبر الاتصالات عن بُعد، فعلى سبيل المثال، فقد تشمل الدورة مكون من نسخة مطبوعة وبرنامج درجة، والذي من الممكن أن يشمل متطلبات تحددها الجامعة. ولا يعفي وجود هذه المتطلبات التعليمية المؤسسة التعليمية المعتمدة من التزاماتها تجاه متطلبات الجدارة، ومقاييس، وسياسات هيئة شمال غرب للكليات والجامعات.

فبرامج المؤسسة التعليمية مع الاعتماد المتخصص تحقق نفس المتطلبات عند تقديمها من خلال التعليم عن بُعد. وتطبق مقاييس الاعتماد المؤسسي المطبقة وسياسة التغيير المادية للجنة بصرف النظر عن متى، وأين، وكيف يتم التعليم، أو من يقوم بالتدريس.

تطبيق المتطلبات

تتم معالجة هذه المتطلبات في مراجعة تتم بدورها على فترات – والدراسة الذاتية، وتقييم النظير – التي يتم إجراءها لإعادة تأكيد الاعتماد من قبل كل مؤسسة معتمدة تشارك في التعليم عن بُعد من خلال الاتصالات عن بُعد. وبالنسبة للمؤسسة التعليمية التي تقترح بدء التعلم عن بُعد من خلال الاتصال عن بُعد، ستمثل هذه المتطلبات إطار عمل لمراجعة التغيير المادي من قبل اللجنة.

تعريف

يُعرف التعليم عن بُعد، لأهداف تتعلق بمراجعة الاعتماد، كعملية تعليمية رسمية يظهر فيها أغلب التعليم حين يتغير مكان كلًا من الطالب والمعلم. فقد تكون عملية التعليم متزامنة أو غير متزامنة.

من الممكن أن يوظف التعليم عن بُعد الدراسة عن طريق المراسلة، أو السمع، أو الفيديو، أو التكنولوجيات الإلكترونية الوسيطة. وتقدم المؤسسات التعليمية دورات، وتمنح برامج الشهادة والدرجة من بُعد للاعتماد الأكاديمي، والتي من المتوقع أن تعالج في دراستهم الذاتية و/ أو عروضهم للتغيير المؤسسي. ويتم مراجعة المتطلبات التالية وفقًا لما يناسب اللجنة.